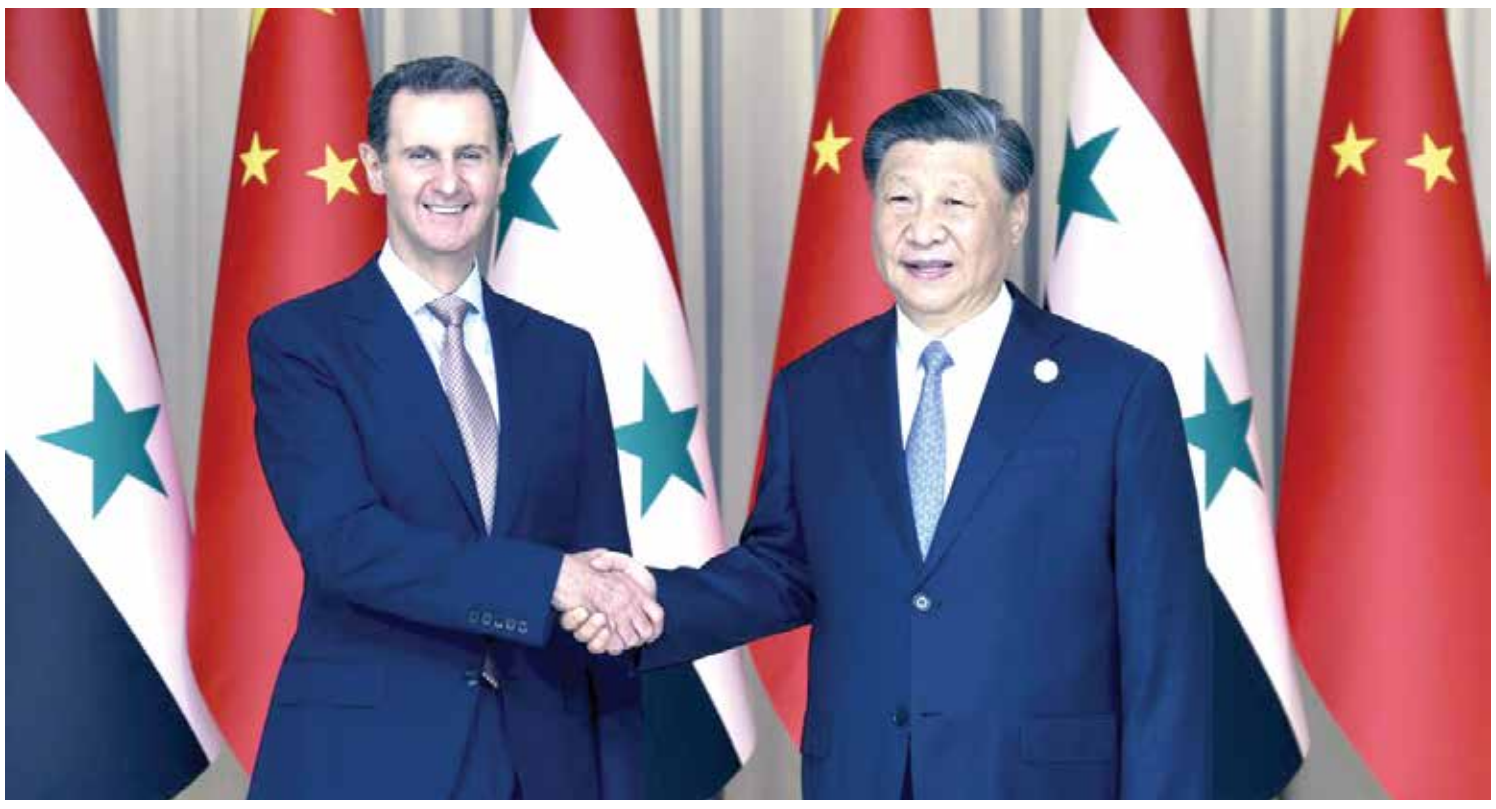

من جدّة إلى بكين ...

هل تحقق الصين ما لم يفعله العرب ؟

الوفاق/ خاص
جعفر خضور

في حمأة الأحداث والتطورات الدّولية العالميّة التي تتجه وفق المقروء منها نحو تثبيت انزياحاتها في الصورة الجديدة للعالم قيد التشكّل والذي يسير في مناوئته للأحادية القطبيّة إلى ترسيخ قوّة اقتصادية أثبتت تفوّقها في بعض المحطّات على الإرهاب الاقتصادي الأميركي كنتيجةٍ حتمية لهيمنة القطب الواحد بثقافته وأساليبه.

تأتي زيارة الرئيس الأسد للصين في ظلّ هذه المتغيّرات، وتنبسط قراءة المشهدية بمفرداتها الحالية بعنوانين رئيسين بتقديري، الأول هو نوعيّة الاتفاق المنعقد بين الصين وسورية، والثاني هو طبيعة النظرة الصينية للحالة السّورية في الصراع الدوليّ؛ حيث لا تزال سورية ساحةً لتناحر عدّة فواعلٍ دوليّة تتباين رؤاها بشأن حل المسألة السورية التي تتلظّى حتى اللحظة بالاحتلالين الأميركي والتركي ومفاعيل الحصار بعنوانه العريض مع ما يرافقه من ترهّل اقتصادي - إداري ملحوظ كنتيجة شبه حتمية له.

في العنوان الأول، يجب أن نتروّى في دراسة مفاعيل اتفاق التعاون بين البلدين، ففي الاتفاقات التي تعقدها الصين هناك تدرّج في نوعيتها، وهو ما يؤسس بالضرورة لتفاوت في طبيعة التعاون ومدى تأثيره بالدرجة الأولى على عدة صعد وفي مقدمتها الاقتصادية، وتتأتى النوعية أيضاً من موقعية الطرف الموقّع ووزنه السياسيّ والاقتصاديّ في مقابل أكبر قوة اقتصادية في العالم أي الصين، ففي مشروح مفردة الاتفاق الصيني - السوري الأخير برز التوصيف على لسان الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بأنها شراكة استراتيجية ما يعني التنسيق الوثيق والدقيق في مجال العلاقات الإقليمية والدولية، التي تمهّد بدورها إلى لعب الصين دور أكثر اتضاحاً في تعزيز الدور السياسيّ السوري في النسيج الدولي، ولا سيما في خطوة قبول سورية كشريك حوار (قبل العضوية الكاملة) لمنظمة "شنغهاي" التي رسمت دورها منذ تأسيسها عام ٢٠٠١ كثقل جيوسياسي موازن للولايات المتحدة الأمريكية.

في العنوان الثاني، يقف حائلاً في وجه التنمية السورية بمساعٍ صينية تنظر للتنمية الاقتصادية كجزء من التنمية البشرية، حالة الملفات العالقة لإنهاء الحرب على سورية وفيها، فلا تنمية بدون استقرار من وجهة النظر الصينية، ولا استقرار بدون حل سياسي ودبلوماسي سوري يمكن للصين التي أحدثت خرقاً في التوتر السعودي - الإيراني والذي توضّحت ملامحه عشية الحرب على سورية من تسعير عربي داعم لعزلها وتدميرها، هذا الخرق الذي تجلّى في أهم اتفاق على مستوى منطقة الشرق الأوسط بين السعودية وإيران، أن تلعب دوراً هاماً في التوصّل لحلّ سياسيّ ولا سيما مع الجانب التركي الذي بات يتململ نسبياً من حليفه الأوروبي لعدة اعتبارات ومنها الاقتصادية، ففي هذا الحلّ ضمان لمبادرة "الحزام والطريق" التي عُدّت سورية شريكاً فيها بُعيد القمّة.

الصين باتت تتطلّع لدورٍ أكثر فاعلية عبر دبلوماسيتها الرزينة إلى قيادة دور عالميّ قائم على استراتيجيات التعاون والتشارك المتبادل

تاريخياً، قام الفينيقيون منذ الألف الثالثة ق.م بتحويل البحر الأبيض المتوسط لبحيرة فينيقية، لمدة تجاوزت الألف عام، واستطاعوا الربط ما بين غرب أوروبا والشمال الإفريقي وغرب آسيا، لذا كانت هذه المنطقة عبر التاريخ منطقة الصراع بين القوى العظمى التي كانت تريد تأكيد هيمنتها وسيطرتها بالتحكم بطرق المواصلات وضمها لنفوذها حتى تستولي على طرق التجارة البحرية والبرية العالمية، وبانسحاب تاريخي يظهر لنا طبيعة المنطقة التي أهّلتها لصراعات لا تزال مستمرة حتى هذه اللحظة، ليكن التنافس الاقتصادي بيضة قبان التوازن الدولي متعدد الأقطاب ومتنوّع الشراكات، ويبرز اليوم التنافس الأميركي - الهندي، مع الصين صاحبة مشروع "حزام واحد طريق واحد"، في مسألة الممر الاقتصادي عبر ميناء حيفا بما فيه من تعزيز لعلاقات "إسرائيل" و الهند المتنامية بإطراد، في مقابل حضور سعودي مستفيد بكافة الأحوال عبر الدمج مع مشروع "نيوم ٢٠٣٠".

يُنظر للزيارة من الموقع الجيوسياسي لسورية، كصلة وصل بين الشرق والغرب، والذي يشكل مفتاح الحرب القائمة حالياً بين معسكرين الأول بقيادة الصين وروسيا وإيران، والثاني بقيادة أميركا والغرب الأوروبي وبعض القافزين من الثاني للأول، فالجغرافية أساس للاقتصاد الذي يشكل عنوان المصارعات القائمة بضجيج نحو التشابك الاقتصادي المحقق للاستقرار السياسي، فعلى سبيل المثال أصبحت الصين منذ عام ٢٠٢٢ الشريك التجاري الأوّل لإيران متقدمة من رقم ٥٠ قبل عامٍ فقط، وبلغت الصادرات النفطية الإيرانية في آب الفائت ١,٥ مليون برميل يومياً، وارتفاع التبادل التجاري بين الصين وروسيا لـ ٤٠ ٪ في عام ٢٠٢٣ مقابل انخفاضه لـ١٥ ٪ مع أمريكا.

تتميز السياسة الصينية بالقدرة على التوفيق في التقاطع ما بين المصلحة والإيدولوجيا، مع الحفاظ على التعاطي السلميّ مع مجمل التطورات الدولية العالمية ومنها العربية، ويتجلّى ذلك من خلال دعمها للمبادرات السلمية الحوارية بين الأطراف المتنازعة وهذا على خلاف مكمن عمل سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي تُحارب كل الدول غير المتجاوبة مع سياساتها الخادمة للجماعات الضاغطة في مراكز صنع القرار الأميركي وهذا ما يدخل ضمن اللاهوت السياسيّ لها والعقيدة الناظمة لعملها، وهو ما يندرج ضمن استراتيجيتها : " أمريكا أولاً".

اتسمت مرحلة ما قبل العودة لجامعة الدول العربية بحركة سياسية داعمة، لتصطدم بعدها بمقدمات بُنيت عليها حركة الدعم بمطالب أميركية - عربية لا تتفق ورؤية دمشق لها، وما بين جدّة وبكين نظرة استراتيجية من الرؤية السورية، والتي أرى بتقديري التعويل على مكتسبات فرصة التموضع الدولي الجديد، قال سابقاً الرئيس الأسد خلال القمة العربية الأخيرة في جدة: «نحن اليوم أمام فرصة تبدّل الوضع الدولي الذي يتبدّى بعالم متعدّد الأقطاب كنتيجة لهيمنة الغرب المجرد من المبادئ والأخلاق والأصدقاء والشركاء، هي فرصة تاريخية لإعادة ترتيب شؤوننا بأقلّ قدر من التدخل الأجنبي، وهو ما يتطلب إعادة تموضعنا في هذا العالم الذي يتكون اليوم كي نكون جزءاً فاعلاً فيه».

وفي بكين: «زيارة مهمة في التوقيت والظروف... حيث يتشكل عالم متعدد الأقطاب يعيد له الاستقرار والتوازن».

فما بين القمّتين توجّه سوري واضح، فما بين عرقلة عربيّة، و تطلّع صينيّ لمستقبل أكثر إشراقاً لسورية في هذا النظام الجديد هل تحقق الصين ما لم يحققه العرب من حلّ شامل يكون عنوان مرحلة جديدة في الصراع الصيني - الأميركي، أو استكمالاً له في ساحاتٍ متعددة ؟

يمكن القول، أن الصين باتت تتطلّع لدورٍ أكثر فاعلية عبر دبلوماسيتها الرزينة إلى قيادة دور عالميّ قائم على استراتيجيات التعاون والتشارك المتبادل، ويظهر هنا الدور الأمريكي المعطّل لذلك وأبرز مشهد في العراق عبر الضغوط لمنع الاستفادة والتأسيس للاستفادة من مشروع الصين التي تبلغ وارادتها النفطية ١٠ ٪ من العراق، وتأتي أهمية هذا الدور في الرغبة للخروج من تبعات الهيمنة الأمريكية بأقل قدر عبر إشغال شغور مقاعدها في الشرق الأوسط وسبر ملمح الحرب الدبلوماسية معها صينياً.

أحمد الدرزي
كاتب ومحلل سياسي

حرب تشرين والفرصة المهدورة

خمسون عاماً مضت على حرب تشرين/أكتوبر، وما زالت عالقة في عمق ذاكرة الذين عاشوها بوعي ابتدائي، بعد أن مرَّ عليهم طيف حرب النكسة الكبرى، كحِمل ثقيل، سيرافق ما تبقى من حياتهم كهزيمة ثقيلة، لم ينزل عن صدورهم إلا في حرب تموز عام ٢٠٠٦، ليعود من جديد في الحرب السورية الممتدة منذ عام ٢٠١١ حتى الآن.

جاءت حرب تشرين في ظروف دولية وإقليمية، كامتداد لما بعد الحرب العالمية الثانية، ومؤتمر يالطا، الذي تمَّ فيه تقاسم النفوذ في العالم، بين الاتحاد السوفياتي ومعه دول حلف وارسو، وغالبية دول العالم الثالث، الباحث عن مكان على هامش الحركة، وبين الولايات المتحدة، ومعها غالبية الدول الأوروبية ودول أميركا اللاتينية والدول العربية الملكية والمنتجة للنفط.

جاء القرار بالحرب إثر هزيمة ثقيلة للعرب، في حرب ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، وبغياب الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، الذي استطاع خلال ٣ سنوات بعد الهزيمة، أن يعيد بناء الجيش المصري إلى حدٍّ كبير، والاعتماد على ثِقل الاتحاد السوفياتي بذلك، بالإضافة إلى إطلاق الصناعات العسكرية المصرية، بما في ذلك سلاح الصواريخ، الذي يعدّ أول مشروع في المنطقة العربية والإسلامية، بالاستفادة من الخبراء الألمان، الهاربين من نتائج الحرب العالمية الثانية.

ترافق غياب جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، مع وجود قيادات جديدة لكل من سوريا ومصر، على رأسَي البلدين كلّ من الرئيسين حافظ الأسد ومحمد أنور السادات.

وكان واضحاً منذ البداية الاختلاف بالرؤية السياسية والإرادة والأهداف، خاصةً بعد أن أطلق الرئيس السادات على نفسه لقب "الرئيس المؤمن"، وبدأ بإطلاق سراح قيادات "الإخوان المسلمين"، لمواجهة التيار القومي الناصري، الأكثر جذرية في العداء لـ "إسرائيل"، وكان قرار طرد ٢٠ ألف خبير سوفياتي من مصر، في شهر تموز/يوليو من عام ١٩٧٢، هو المؤشر الأكبر لما سيحدث خلال الحرب، بعد ١٤ شهراً من القرار.

كانت بدايات الحرب ذات طابع أسطوري خيالي، بما تم إنجازه ميدانياً، بعد عبور قناة السويس في مصر، وسقوط جبل الشيخ بأيدي مقاتلي القوات الخاصة السورية، ووصول الجنود السوريين إلى بحيرة طبريا، وتناول فاكهتها من التين والعنب، وارتفعت معنويات العرب وحلفائهم إلى عنان السماء، مع توارد قصص البطولات التي خاضها جنود الجيشين، بالإضافة إلى الجنود العرب الذين قدموا من المغرب أقصى الغرب العربي، ومن العراق أقصى الشرق العربي، بالإضافة إلى بطولات السوريين من عرب وكرد وأرمن وبقية أبناء النسيج السوري، الذين مثّلوا في هذه الحرب ذوبانهم في المسألة الوطنية السورية.

لم تمضِ بضعة أيام على بدء الحرب، حتى بدأ يتوضح اختلاف الأهداف لقيادتي البلدين، وأصبح واضحاً للرئيس السوري حافظ الأسد، بأن هناك أهدافاً غير معلنة لدى شريكه في الحرب، الرئيس المصري أنور السادات، الذي كان يؤهب لخروج مصر من ثقلها الجيوسياسي الأهم بين أفريقيا وآسيا، وكقاطرة للعرب والأفارقة، ويسلم كل ذلك لـ "إسرائيل"، ويُدخل مصر في متاهات لم تستطع الخروج منها منذ ذلك التاريخ، ولا يبدو أنها ستعود إلى دورها وثقلها الجيو-سياسي في المدى المنظور.

على الرغم مما تركته سياسات الرئيس المصري في الحرب وما بعدها، من آثار باهظة على مصر أولاً وعلى فلسطين والعرب، فإن هذه الحرب استطاعت إن تترك آثارها الإيجابية، في التاريخ الحديث

على الرغم مما تركته سياسات الرئيس المصري في الحرب وما بعدها، من آثار باهظة على مصر أولاً وعلى فلسطين والعرب، فإن هذه الحرب استطاعت إن تترك آثارها الإيجابية، في التاريخ الحديث. فهي كانت بمنزلة أول خرق لأسطورة "الجيش الذي لا يُقهر"، بل هو "جيش" قابل للهزيمة، إذا ما تمت الاستفادة من كل الدروس السابقة، وهذا ما حصل في كل المواجهات التي حصلت بين المقاومة الإسلامية في لبنان، وبين هذا "الجيش"، ابتداءً من مواجهات ١٩٩٣ ثم ١٩٩٦ ثم الانسحاب الإسرائيلي بلا قيد أو شرط من جنوب لبنان، عام ٢٠٠٠، ثم ليكلل ذلك بحرب تموز ٢٠٠٦، وتتم المتابعة بمواجهات غزة والضفة الغربية.

أكدت الحرب أن فلسطين هي أهم العوامل التي تجمع العرب، فالمزاج الشعبي العام، المنفصل عن الأنظمة العربية تجاه أي تحرك نحو فلسطين، هو الناظم الأساسي لتوجهاتهم السياسية، وهو ما زال حياً حتى الآن، بما في ذلك رفع علم فلسطين، في كأس العالم لكرة القدم الأخيرة في قطر، من قبل لاعبي المغرب، بالرغم من علاقات دولتهم مع الكيان الزائل، وكأن العقل الجمعي للعرب، يدرك بأن الخروج من مآزقه، لا يمكن أن يتحقق إلا بهزيمة نظام الهيمنة العالمي في فلسطين المحتلة، التي تشكل بالنسبة لهم عنواناً للقهر، ومخرجاً نحو الحرية والنهضة، وبالتالي فإنها حرب وجودية، لا خيار فيها غير ذلك.

أكد نصر تشرين أن الحرب مع "إسرائيل"، هي في الحقيقة الجزء الأساسي من الصراع مع نظام الهيمنة العالمي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، الذي أمدّها بالمفاعل النووي الفرنسي عام ١٩٥٥، وأقام جسراً جوياً لإمدادها بكل أنواع الأسلحة، لإنقاذها من الهزيمة، وأن النجاح في هذه الحرب، يقتضي حشد كل القوى المتضررة من بقاء هذا الكيان، كما أن الاستقرار والنهضة، لا يمكن أن يتحققا لمنطقة غرب آسيا بأكملها، إلا بازالة هذه "الدولة" الوظيفية.

بالمحصلة، فإن حرب تشرين/أكتوبر، كانت الفرصة الأهم، التي يمكنها أن تغير مسار المنطقة، وتخلصها من عذاباتها، وعلى الرغم من ذلك، فإنها تُعدّ الخطوة الأولى في مسار التغيير الطويل للمنطقة، للخروج من آثار نتائج الحرب العالمية الأولى، وتمزيق الإقليم، والذي من المفترض أن يحقق النتائج المثلى بارتباطه بتغيير الرؤية السياسية الداخلية لكل بلدانه، والعمل على بناء نظام إقليمي جديد، بعيد ومستقل عن نظام الهيمنة، ليكون شريكاً فعالاً في النظام الدولي الجديد، قيد الولادة.